

ثالثا: تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية.

يعد المؤشر الاقتصادي الكلي مقياسا مباشرا للمتغيرات أو الظواهر الاقتصادية والتي لها تأثير على الاقتصاد الكلي والمجتمع بصورة عامة مما يعطينا أساس لفهم وتحليل منطق النظرية الاقتصادية.

1. مفهوم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المؤشر الاقتصادي الكلي هو: عبارة عن بيانات رقمية وإشارة كمية للمتغيرات الاقتصادية، فمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يعطينا إشارة واضحة عن حصة الفرد الواحد من الدخل القومي في البلد.

2. أهمية تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية

❖ المؤشرات الاقتصادية الكلية هي علامات لمعرفة حال أي اقتصاد فهي تُعطينا صورة عن وضعه ومرحلته الحاضرة واتجاهاته المستقبلية المحتملة.

❖ يسمح تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد بحيث تتيح دق ناقوس الإنذار المبكر للمخاطر المحتملة وتشغيل الخطط البديلة لمواجهةها وتسييرها للنهوض بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر.

❖ تحديد فئات الأصول الأكثر جاذبية (أسهم سندات، عملات، عقارات، معادن، موارد الطاقة...).

مع العلم أنه يختلف تأثير هذه المؤشرات نسبيا من اقتصاد لآخر، حسب الهيكل العام للاقتصاد والعوامل المحيطة به والسياسة الاقتصادية المتبعة وحتى الإطار التشريعي والسياسي السائد في تلك البلد.

3. الفرق بين الإحصائيات والبيانات والمؤشرات الكلية.

المؤشرات الكلية	المعلومات الكلية	الإحصائيات الكلية
هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة لكنها أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصائيات والمعلومات فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر، كما أنها جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.	عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم	عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل (كم) أي: ما مقدار أو ما عدد، أو ما حجم وقد تكون هذه الأرقام في شكل رقم واحد أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسوم البيانية

المصدر: وراد فؤاد، نظرية المؤشرات الاقتصادية، مطبوعة جامعية، 2021/2020، جامعة عين تموشنت

4. أنواع المؤشرات الاقتصادية الكلية

كما تقسم المؤشرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية حسب معيار الزمن إلى:

❖ مؤشرات اقتصادية أمامية (الاستباقية): ترتفع أو تنخفض قبل زمن من تغير حالة الكلية

الاقتصاد، مثل: التغير في المخزون السلعي أو التغير في عرض النقود، وأسعار بعض الأسهم، وتستخدم هذه المؤشرات للتنبؤ بالتحركات المستقبلية للاقتصاد.

❖ مؤشرات اقتصادية متزامنة (مصاحبة): تتغير أثناء الانتقال إلى مرحلة جديدة للنشاط

الاقتصادي، مثل حدوث الركود الاقتصادي أو الانتعاش أي تصاحب الانتعاش أو الانكماش، أهمها: معدلات الاستهلاك والاستثمار ونسب البطالة وحجم الصادرات ... ويتبع العديد من صناعات القرار والاقتصاديين هذه البيانات في الوقت الفعلي للتحويل، وليست تنبؤات مجردة.

❖ مؤشرات اقتصادية متباطئة (متأخرة): لا تلاحظ إلا بعد تحول في النشاط الاقتصادي. وتظهر

مجموعات البيانات هذه المعلومات بعد وقوع الحدث. مثل: التغير في الأسعار وسعر العملة، وميزان المدفوعات

كما يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى فئتين وذلك باعتبار أهميتها في عملية التحليل ودرجة توضيحها وتقريبها لقرارات الاستثمار:

- الفئة الأولى: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية: أهمها: التغير الحاصل في الناتج المحلي

الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي، التغير الحاصل في مستوى الاستهلاك التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام التغير الحاصل في معدلات الاستثمار.

- الفئة الأولى: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية: أهمها: تغيرات مؤشرات الأسواق المالية

التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري، التغيرات المعتمدة في أسعار صرف العملة.

سواء كانت المؤشرات استباقية قبل الأحداث أو متأخرة بعدها أو متزامنة مع الوقت الحقيقي لمرحلة التحول الجديدة فكلها توفر علامات على طول طريق الاستثمار، لكن أفضل المستثمرين يستعملون العديد من المؤشرات الاقتصادية ويجمعون بينهما بنظرة شاملة لتُحَقِّقَ لهم الاستفادة القصوى من خلال تحليل مؤشرات الاقتصادية الكلية.

فما هي المؤشرات الاقتصادية العامة الأكثر شيوعاً في التحليل الأساسي والتي يعتمد عليها المحلل لحسم قراره من أجل اعتماد الاستراتيجيات المناسبة للاستثمار؟

5. المؤشرات الاقتصادية العامة وأهميتها للمحلل الأساسي.

(1) الناتج المحلي الإجمالي (GDP - Gross Domestic Product): هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل دولة ما في فترة زمنية معينة (عادة ربع سنوية أو سنوية).

مع ملاحظة ما يلي:

- الناتج المحلي يُقَوَّم بالسعر الجاري (السوق) فيُسمى الناتج المحلي بالأسعار الجارية كما يمكن ان يقوم بالأسعار الثابتة فيسمى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يركز على المنتجات التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة فقط، لذلك يُفَرَّقُ بينه وبين الناتج الوطني الإجمالي (Gross national product) (GNP) الذي يمثل المنتجات من السلع والخدمات بواسطة المنشآت التي يملكها مواطنون دولة ما بغض النظر عن مكان إنتاجها.

- الناتج المحلي الإجمالي يهتم بما أنتج خلال العام الجاري، بغض النظر عن سنة البيع.

❖ نمو إيجابي: يشير إلى اقتصاد مزدهر. هذا يعني زيادة أرباح الشركات، ارتفاع أجور الموظفين،

وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، كما يميل أداء سوق الأسهم إلى التحسن خاصة أسهم الشركات

الدورية، ويزداد الطلب على عملة الدولة، مما يقويها مقابل العملات الأخرى.

❖ انكماش سلبي: يشير إلى ركود اقتصادي. هذا يعني انخفاض الأرباح، زيادة البطالة، وانخفاض

الثقة ويتجه المستثمرون إلى "الملاذات الآمنة".

تنبيه: رغم أن الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الأساسي لاقتصاد معين إلا أن هناك بعض السلبيات المسجلة عليه:

— كثير من السلع والخدمات لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي مثل السلع والخدمات غير النظامية (الأنشطة التجارية غير المشروعة كتجارة المخدرات، غسيل الأموال، السلع المهربة، المراهنة).

— هناك منتجات رغم أنها نظامية وتدخل ضمن النشاطات المسموح بها إلا أنه يصعب تقييمها لعدم وجود دليل لقياسها مثل: خدمات ربات البيوت، منتجات أوقات الفراغ

— السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية لا تدخل في حساب الناتج المحلي، مثل: السلع المعمرة كالسيارة والثلاجة، رغم أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنوات الماضية.

(2) معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك) (Consumer Price Index - CPI): يقيس التغير

المتوسط في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك النموذجي. هو المقياس الأكثر شيوعاً للتضخم.

الأثر على الاستثمار:

❖ تضخم مرتفع: يقلل من القوة الشرائية للأموال ويدفع البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة لمكافحته، ويتأثر السوق المالي سلباً، خاصة أسهم النمو (**Growth Stocks**) التي تعتمد على تمويل رخيص. قد تستفيد بعض الشركات التي يمكنها نقل التكاليف المتزايدة للمستهلكين، أما السلع الأولية (**Primary commodities**)، مثل الذهب والنفط، تعتبر تحوطاً ضد التضخم وتميل إلى الارتفاع.

❖ تضخم منخفض أو مستقر (إيجابي): يشير إلى استقرار اقتصادي، مما يخلق بيئة استثمارية مواتية.

(3) معدل البطالة (Unemployment Rate): يقيس نسبة اليد العاملة العاطلة والتي تبحث عن عمل بنشاط.

الأثر على الاستثمار:

❖ انخفاض البطالة (إيجابي): يشير إلى سوق عمل قوي مما يعني زيادة الدخل المتاح للإنفاق، مما يعزز نمو الاقتصاد وأرباح الشركات، الأسهم: إشارة إيجابية قوية لسوق الأسهم، ويؤدي إلى تقوية العملة.

❖ ارتفاع البطالة (سلي): يشير إلى ضعف اقتصادي وانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي، وقد يدفع البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد وهو ما قد يكون إيجابياً للأسهم على المدى القصير.

4) قرارات السياسة النقدية والمالية:

❖ **قرارات السياسة النقدية:** إذا كانت سياسة توسعية تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي وارتفاع

معدلات الاستثمار وانخفاض البطالة لكن بالمقابل يرفع معدل التضخم وتنخفض قيمة العملة،
والعكس في حالة السياسة الانكماشية.

❖ **قرارات السياسة المالية:** ففي حالة السياسة التقشفية ينخفض الإنفاق، ويقل الانفاق

الاستثماري الخاص بسبب ارتفاع الضرائب كما يتراجع الاستهلاك الشخصي فتتباطأ الأسواق، لمن
بالمقابل ينخفض معدل التضخم، والعكس في حالة السياسة المالية التوسعية.

5) الظروف الاقتصادية الخارجية:

❖ **أسعار النفط:** الاستثمار في الدول النفطية حساسة جداً لتقلبات أسعار النفط، ففي حالة

انخفاض أسعار النفط يؤدي ذلك إلى تراجع الناتج المحلي وانخفاض الانفاق الحكومي مع اتخاذ
تدابير تقشفية من قبل الحكومة ..،،، والعكس في حالة ارتفاعها.

❖ **الأزمات العالمية:** هي اضطراب فجائي يطرأ على حالة التوازن والاستقرار يحمل تهديدا وقد تكون

عواقبه سيئة.

كما يلحق بالأزمات التوترات بين البلدان الكبرى، وسياساتها الخارجية، مثل: رفع التعريفات
الجمركية من قبل الولايات المتحدة اتجاه الصادرات الصينية الموجهة إليها.

❖ التجارة الدولية: ومن أهم مؤشراتهما: الصادرات والواردات (الميزان التجاري)، الانفتاح الاقتصادي

(السياسات الجمركية، وقوانين الاستثمار الأجنبي ...) كل ذلك ينعكس على الاقتصاد بشكل مباشر

أو غير مباشر مما يؤثر على قرارات المحلل الأساسي.

تنبيه: لا يمكن الاعتماد على مؤشر واحد فقط. يجب على المحلل الأساسي بناء رؤية شاملة، ومن أهم الأمور التي تساعد على ذلك:

❖ علاقة الناتج المحلي بمؤشر التضخم: هل تؤثر البيانات إلى ارتفاع قوي مع تضخم متحكم فيه؟ أم تباطؤ للناتج المحلي مع ضغوط تضخمية (ركود تضخمي)؟ كل حالة لها قرار يناسبها على حسب أهداف المستثمر.

❖ التتبع الزمني لتغير المؤشرات: النظر إلى اتجاهات المؤشر على مدار عدة أشهر. هل مثلاً معدل البطالة في انخفاض مستمر؟ هل الناتج المحلي يتسارع؟ وذلك حتى تكون التوقعات دقيقة وتجنب التغيرات اللحظية العشوائية.

❖ مقارنة البيانات الفعلية بالتوقعات: رد فعل السوق يعتمد غالباً على كيفية مقارنة البيانات الفعلية بالتوقعات، بيانات جيدة لكن عند إقرانها بالتوقعات قد تسبب ردة فعل سلبية.

❖ فهم سياق الدورة الاقتصادية: هل الاقتصاد في مرحلة توسع، ذروة، انكماش، أو قاع؟ كل مرحلة تفضل فئات أصول معينة.

ختاماً يمثل التحليل الأساسي الأداة الأولى التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته وبناء استراتيجياته الحاضرة والمستقبلية رغم ما تكتنفه من سلبيات، وهذا لاعتماده على تحليل المؤشرات الاقتصادية التي تعكس بصورة واضحة وضعية الأسواق والتي من بينها المتغيرات الاقتصادية الكلية.

سؤال المحاضرة 01:

أنقل قوانين حساب الناتج المحلي الكلي، وحساب معدل التضخم؟
مع دعم إجابتك بمثال عددي لكل منها؟